

جراحة الاختلاف: المقومات الثلاث لتمكين المرأة

كلمة السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

المعهد الديمقراطي الوطني، واشنطن العاصمة، ١٩ مايو ٢٠١٤

مساء الخير. يسرني أن أكون هنا اليوم بين الأصدقاء والأقران. فالمعهد الديمقراطي الوطني نصير قوي لمشاركة المرأة الكاملة في حياة الشعوب. وأنا أقدر لكم هذا العمل وأحييكم على هذا الاختيار وأنا معكم.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة مادلين أولبرايت، صاحبة التاريخ العظيم في العمل العام، والملهمة العظيمة لنا جميعا، ولي بصفة شخصية. وأود أن أتقدم بالشكر أيضا للسيد كينيث وولاك، رئيس المعهد، وللموهوبة "كلير شيمان".

واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن شكري وامتناني لجمعية "أصوات النساء" المتميزة التي نكرمها اليوم، ولرئيستها السيدة إكرام بن سعيد. فهذه الجمعية تبذل جهدا ملحوظا في تونس من أجل نشر المساواة بين الجنسين وتشجيع قيادة المرأة - وسوف ترسي المعايير، كما أمل، في بلدان الجوار وكافة أنحاء العالم. إن العالم يحتاج إلى المزيد من أبنائه ممن يبذلون نفس الجهود مثلكم.

وأود أن أبدأ كلمتي اليوم بسرد قصة - لغز مشهور. إنها قصة صبي تعرض لحادث مروري، وتم نقله على إثره إلى إحدى المستشفيات ليخضع لجراحة عاجلة.

ووسط أجواء الهرج والمرج في المستشفى، يهرول الجراح إلى غرفة العمليات. دعونا الآن نتخيل شخصية الجراح التقليدية - شخصية مفعمة بالثقة ويملوها الشعور بالسلطة، أي إنها شخصية من الطراز الأول، تعرف بالفطرة كيف تتولى زمام المسؤولية.

ولكن ما أن وقع بصر الجراح المتميز على الصبي حتى شهق قائلا: "لا أستطيع أن أجري الجراحة لهذا الصبي ... إنه ابني".

والواقع أن الصبي ابن الجراح بالفعل. لكن الجراح ليس الأب. فمن يكون إذن؟

أعلم أن جميع الحاضرين هنا سيعرفون الإجابة على الفور. فالأمر بسيط - فالجراح امرأة، وهي سوى أم الصبي.

غير أنني أعلم أيضا أن كثيرا من المتعلمين والمتقنين - وحتى النساء المتعلمات والمتقنات - لا يتوصلون لهذه الإجابة من الوهلة الأولى. فنجدهم يعملون على حل اللغز ومحاولة الالتفاف حوله؛ فيقترحون إجابات مثل العم، أو الجد، أو زوج الأم - وهي إجابات غير معقولة بالفعل.

وهنا تكمن المشكلة للأسف. فعندما نفكر في المرأة تشغل مركز قوة، فإن الأفكار السوداء غالبا ما تعمي بصيرتنا، والتصورات المريضة تغرقنا في إجحافات الماضي.

وأنتم تدركون حقيقة هذا الأمر، فهذا هو ما تحاربونه بصفة يومية في شتى أنحاء العالم. ولأننا نعلم أنه يضر بالاقتصاد العالمي، فإننا نتبعه بآليات الرصد في صندوق النقد الدولي.

ورسالتني في هذا الشأن بسيطة: نحن بحاجة للتفكير بعقلية القرن الحادي والعشرين لتحقيق مشاركة المرأة الاقتصادية. ونحن بحاجة للتخلص من بقايا عدم المساواة المتأصلة بين الجنسين.

ونحن بحاجة، كما يطيب لي أن أقول، إلى "جرأة الاختلاف". و"الجرأة" هنا تعني تحمل المخاطر، والخروج من نطاقاتنا المريحة الهائلة، لكي نفسح المجال أمام الأمل ليقضي على المخاوف وأمام الشجاعة لكي تقهر الجبن.

وفي نهاية المطاف، فإن جرأة الاختلاف تعني فتح الأبواب أمام مشاركة المرأة - أي تعليمها، وعملها، وريانتها. وهذه هي المقومات الثلاثة لتمكين المرأة. واسمحوا لي أن أتحدث بإيجاز عن كل منها.

التعليم

اسمحوا لي أن أبدأ بالحديث عن التعليم. وأقصد بذلك الأهمية البالغة لتعليم المرأة، فهذا هو الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه كل شيء آخر.

فالتعليم كالمصعد وهو منصة الوثب العالي، فهو يسمح للشعوب بالارتقاء وتحطيم الحواجز التي تفرق بينهم. والتعليم في أفضل صورته هو محط القيود - قيود الاستبعاد والانعزال.

وإذا نظرنا للحياة باعتبارها سباقا طويلا، لوجدنا أن التعليم هو السبيل لتوفير ما يلزم من تدريب وتغذية ودعم. وبدون التعليم عالي الجودة، نكون كمن يدخل السباق وهو يعاني من شدة الحرمان.

وقد ظل التعليم دائما الطريق المفتوح للحصول على فرص النجاح. وكانت سياسة التعليم الرائدة في الولايات المتحدة هي ما ساهم في دفع عجلة الريادة الاقتصادية الأمريكية على مدار القرن العشرين - وكانت المساواة بين الجنسين عنصرا حيويا في هذه الاستراتيجية.

والآن، وبينما نواجه بشجاعة التحديات الجسام التي يجلبها القرن الحادي والعشرين، يجب أن نستمر في وضع ثقتنا في التعليم، وخاصة تعليم المرأة. فلا يزال أمامنا شوط طويل نقطعه في هذا المضمار لتعويض ما فاتنا. وعلى سبيل المثال، بينما تمثل المرأة ٤١% من مجموع الحاصلين على درجة الدكتوراه في العلوم والهندسة هنا في الولايات المتحدة، فإنها تشكل أقل من رُبع القوة العاملة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ونحن نستطيع أن نحقق نتائج أفضل في هذا المجال، بل يجب علينا أن نحقق نتائج أفضل.

لكن الاستثمار في التعليم هو بمثابة مهمة حاسمة في البلدان النامية، حيث يمكن للفتيات والنساء تحقيق فرقا هائلا.

فالمكاسب التي يمكن أن تتحقق للفتيات هائلة. وهناك دراسة تفيد بأن زيادة سنة إضافية في التعليم الأولي تعزز من إمكانات الكسب بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠% - وبنسبة ٢٥% في حالة زيادة سنة إضافية في التعليم الثانوي.

وفي آخر المطاف، إذا ما تحسنت أوضاع المرأة فإن أوضاع المجتمع بأسره تتحسن. ففي دراسة شملت ٦٠ بلدا ناميا أشارت التقديرات إلى أن الخسارة الاقتصادية من عدم تعليم البنات على نفس مستوى تعليم البنين تصل إلى ٩٠ مليار دولار سنويا.

والمرأة على الأرجح تنفق مواردها على الصحة والتعليم، مما يخلق آثارا انتشارية قوية بين مختلف طوائف المجتمع ومختلف الأجيال. وهناك دراسة تفيد بأن المرأة تستثمر ما يصل إلى ٩٠% من دخلها في هذا المجال، في مقابل نسبة ٣٠-٤٠% للرجل.

وكما في القول الإفريقي القديم "إنك إذا علمت صبيًا، فإنك تؤهل رجلا. أما إذا علمت فتاة، فإنك تؤهل قرية".

لذلك ينبغي أن نحمل راية تعليم المرأة. فتعليم المرأة نعمة وليس نقمة. ويجب أن نعطيها أولوية عالمية، لأنه من أهم القضايا في عالمنا اليوم.

وهذا هو السبب في الإعجاب بفتيات من أمثال "مالالا يوسف ضاي" من باكستان، التي واجهت بجسارة قتلة طالبان وهي تطالب بحق الفتيات في التعليم.

وهذا أيضا هو السبب في إزدراء جماعات مثل جماعة "بوكو حرام" في نيجيريا، التي تقوم بخطف الفتيات الصغيرات وبيعهن في سوق العبيد لمجرد رغبتهن في الالتحاق بالمدارس - فلا بد من العثور على هذه الجماعات وإجبارها على الالتحاق بالمدارس إلى الأبد.

وينظرة أعمق، نجد أن أعمال جماعة "بوكو حرام" هي النقيض التام لما ينطوي عليه التعليم من قيم. لأن هذا العمل الذي ارتكبه يمسح كرامة الإنسان، بينما يرتقي التعليم بالروح الإنسانية ويذكئها ويعظم من شأنها.

دعونا إذاً نضم صوتنا إلى صوت العالم، ونطلق مناشدة مفعمة بالحماس: أعيدوا لنا بناتنا، أعيدوا لنا بناتنا. احترموا بناتنا.

التعليم

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى النقطة الثانية في حديثي هذا الصباح، لثاني المقومات بعد التعليم - أي العمل. إعطاء المرأة فرصة للازدهار وتحقيق إمكاناتها الحقيقية في عالم العمل.

فالمرأة تمثل نصف سكان العالم، إلا أنها تساهم بأقل كثيرا من نصف النشاط الاقتصادي المحسوب.

واليوم، يصل عدد النساء ممن لديهن القدرة على المشاركة الكاملة في النشاط الاقتصادي إلى حوالي ٨٦٥ مليون امرأة حول العالم - قرابة "مليار نسمة من المحجوبين".

فالرجل في جميع أنحاء العالم يشارك أكثر من المرأة في النشاط الاقتصادي. وتتراوح الفجوة بين الجنسين من ١٢% في الاقتصادات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى ٥٠% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولكن إذا ما شاركت المرأة، فإنها تبقى محصورة في وظائف منخفضة الأجر ومنخفضة المكانة. وينطبق هذا حتى في حالة حصولها على نفس مستوى التعليم وممارستها العمل في نفس المهنة. أليس من أبسط مبادئ العدالة "المساواة في الأجر للعمل المماثل"؟

كذلك نجد المرأة ممثلة تمثيلا زائدا في القطاع غير الرسمي للاقتصاد - حيث لا تتمتع بالحماية، وتعمل في وظائف العمالة غير الماهرة، ودخلها غير مستقر.

وفي أغلب الأحيان، تتحمل المرأة عبء العمل بدون أجر، وغير الملحوظ، وغير المبلغه بياناته - ولا يحظى بالتقدير المناسب. وفي جميع أنحاء العالم، تمضي المرأة ضعف الوقت الذي يمضيه الرجل في الأعمال المنزلية، وأربعة أضعاف في رعاية الأطفال.

ومن هذا الواقع القاسي، لا غرابة أن تكون الفتيات والنساء هن أكثر ضحايا الفقر المدقع في عالم اليوم، حيث يمثلن ٧٠% من المليار نسمة ممن يكافحون لكي يقيموا أودهم بأقل من دولار واحد في اليوم. وبالتالي فإنهن أول من تغرقهم الأزمة الاقتصادية.

ولا بد إذاً أن نحقق نتائج أفضل في هذا الشأن. فهناك الكثير جدا من النساء اللاتي لا تؤخذن في الحسبان، ولا تستغل طاقتهن بالكامل، ويتعرضن لسوء الاستغلال بدرجة كبيرة. وهذا وإن كان أمراً أخلاقياً، فإنه يمثل أيضاً ضرورة اقتصادية. والدليل على ذلك واضح - فعندما تزيد مشاركة المرأة، يتحسن أداء الاقتصاد.

وقد أجرينا البحوث حول هذه المسألة في صندوق النقد الدولي. ونعلم أن القضاء على الفجوات بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق قفزات كبيرة في نصيب الفرد من الدخل، وهو مقياسنا الأساسي للرفاهية الاقتصادية. ومثل هذه المكاسب ملحوظة في كل مكان، لكنها أكثر وضوحاً بصفة خاصة في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - ٢٧% - وجنوب آسيا - ٢٣%.

ودعونا لا ننسى أن المرأة هي من يتحكم في دفة الإنفاق. فالمرأة تساهم بأكثر من ٧٠% من الإنفاق الاستهلاكي العالمي. فإذا ما أردنا زيادة الإنفاق وزيادة النمو الاقتصادي، يتعين علينا تمكين مزيد من النساء كمتعهدات الطلب الكلي.

كيف لنا إذاً أن نجعل المرأة تشارك أكثر؟ قد يتعلق الأمر أحياناً بتعديل القوانين - كالتأكد مثلاً من خلو قوانين الملكية والميراث من ممارسات تمييز ضد المرأة.

وقد تكون السياسة الاقتصادية أيضاً عاملاً قوياً من عوامل التغيير. ففي البلدان النامية يبدأ الارتقاء بوضع المرأة من خلال تحسين فرص حصولها على الرعاية الصحية - وبالطبع - التعليم والتدريب. وذلك يعني زيادة فرص حصولها على الائتمان، لكي تتحرر من التبعية، وتبذر بذور المستقبل المشرق وتحصد ثماره.

ونحن في صندوق النقد الدولي ننظر لهذا الأمر بجدية تامة. فنؤكد في برامجنا الحالية، في مختلف أنحاء العالم، على حماية شبكات الأمان الاجتماعي - حتى في أوقات العسر. ولدينا من الأدلة، على مستوى البلدان النامية، ما يشير إلى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة بسرعة أكبر في البلدان التي لديها برامج يدعمها الصندوق.

ونحن نباشر العمل أيضا في مجال اقتصاديات عدم المساواة والاستبعاد - وعادة ما تكون المرأة هي من يستبعد. وقد عدت مؤخرا من رحلة شاركت خلالها في مؤتمر في عمان عن بلدان التحول العربي، حيث كانت إحدى أهم النتائج التي خرجت بها أن المنطقة بحاجة إلى مزيد من "الاقتصاد الاحتوائي". ومرة أخرى، أود أن أشيد بالجهود العظيمة التي تبذلها جمعية "أصوات النساء" - الفائزة بجائزتنا اليوم - من أجل تمكين المرأة في مختلف بلدان المنطقة.

وهناك دور أيضا للبلدان الأغني في تحقيق تكافؤ الفرص في العمل. فيتعين عليها تطبيق المزيد من السياسات الداعمة للمرأة والداعمة للأسرة. سياسات مثل برامج إجازات الأمومة الممولة من الحكومة؛ وتوفير فرص رعاية الطفل الجيدة والميسورة؛ واعتماد نظام ضريبة الدخل الفردي بدلا من ضريبة دخل الأسر؛ وتقديم الخصوم والمزايا الضريبية للعمالة منخفضة الأجر.

وقد أوصى الصندوق من جانبه بتطبيق سياسات لزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة في بلدان مثل اليابان وكوريا، حيث يمكن أن يكون دور المرأة أكثر تأثيرا.

ونحن نعلم أن مثل هذه السياسات يمكن أن يحقق النجاح. ويكفي أن ننظر إلى البرازيل، فقد استطاعت بفضل السياسات الداعمة للأسرة والداعمة للفقراء أن تعزز من مشاركة المرأة بنسبة تراوحت بين ٤٥% و ٦٠% في غضون عقدين. ولننظر أيضا إلى السويد، التي تتمتع بواحد من أعلى معدلات مشاركة المرأة في العالم، الأمر الذي يرجع في معظمه لقيامها بالاستثمار الكثيف في رعاية الطفل والتعليم المبكر، وإضفاء أهمية على ترتيبات العمل المرنة وسياسات إجازات الأمومة والأبوة.

ومن المؤكد أن الأمر لا يقتصر على السياسات فحسب. وإنما يتعلق بالثقافة أيضا، وتغيير كيفية أدائنا لأعمالنا، وتنحية التفكير بعقلية الفحولة التي لا تزال منتشرة في أماكن العمل.

وتذهب الاقتصادية "كلوديا غولدين" في تحليلها، فيما أطلقت عليه "الفصل الأخير" في التقارب بين الجنسين، إلى احتمال انحسار فجوة الأجور بين الجنسين إذا ما توقفت الشركات عن إصرارها على عمل موظفيها لساعات طوال مفرطة. وبعبارة أخرى، إذا أبدت الشركات تقديرها للوقت الإبداعي في العمل بدلا من وقت التواجد في العمل. وقد بدأ هذا الأمر يتحقق بالفعل في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا، بينما لا تزال مجالات أخرى مثل القانون والتمويل - وهما اختصاصان تابعتهما على أرض الواقع - متمسكة بشدة بالعادات القديمة.

لقد آن الأوان لكي نستكمل هذا "الفصل الأخير". ويجب ألا يهدأ لنا بال حتى نحقق المساواة بين الجنسين في أماكن العمل. وقد أصبح قريب المنال - إذا ما مددنا أيدينا للتعاون مع كل الرجال والنساء من ذوي النوايا الحسنة.

الريادة

ويقودني هذا إلى المجال الثالث في حديثي اليوم. فقد تحدثت اليوم عن *التعليم والعمل* - والحلقة الأخيرة في هذه السلسلة هي *الريادة*، أي إتاحة الفرصة للمرأة لبلوغ قمة العمل بطاقتها وبقدراتها ومواهبها الفطرية.

وندرك جميعا طبيعة المشكلة - ففي مختلف مجالات العمل، كلما ارتقينا السلم الوظيفي قل عدد النساء اللاتي نراها.

والدليل على ذلك واضح بدرجة مؤلمة. فيكفي أن ننظر إلى عالم الأعمال - فالمرأة حاليا لا تشغل إلا ٤% من مناصب الرؤساء التنفيذيين في قائمة الشركات المسجلة في مؤشر ستاندرد آند بوور ٥٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، وفقا للمعلومات الموثقة من المعهد، لا تشغل المرأة سوى خمس المقاعد البرلمانية في جميع أنحاء العالم. وهناك أقل من ١٠% من بلدان العالم تقودها النساء.

ومع ذلك، فمن سخرية القدر أنه إذا ما اتاحت للمرأة فرصة القيادة، فإنها تقود بالفعل بكفاءة أكبر. ولدينا كثير من الأدلة على صدق هذا الأمر. فعلى سبيل المثال، هناك دراسة تبين أن الشركات المدرجة في قائمة مجلة "فورتن" ٥٠٠ لأفضل الشركات في العالم التي تتميز بأفضل سجل أداء من حيث ترقية النساء إلى المراكز البارزة تحقق زيادة في أرباحها بنسبة تتراوح بين ١٨-٦٩% مقارنة بالشركات المتوسطة في هذا المجال.

كذلك، لا يرحح تقريبا اشتراك المرأة في ذلك النوع من السلوك المتهور في خوض المخاطر الذي تسبب في إشعال شرارة الأزمة المالية العالمية. وعلى سبيل المثال، هناك تجربة من مجتمع الاستثمار في تسعينات القرن الماضي تبين أن الرجال يدخلون في عمليات التداول في البورصة أكثر من النساء بنسبة ٤٥%، وأنهم أكثر عرضة لتسجيل خسائر كبيرة.

فهل كان الأمر مجرد صدفة أنه في الوقت الذي كان الرجال يهللون فرحا بما تحقق في النظام المالي، كانت النساء هن من أعرب عن القلق البالغ إزاء تمادي القطاع المالي وتجاوزاته قبل وقوع الأزمة؟ وأذكر هنا نساء مثل "شيليا بير"، و"بروكسلي بورن"، و"جانيت يلين"، و"إليزابيث وارين". وبينما تم تجاهلهن وإغفالهن كثيرا - فقد تبين أنهن على صواب.

ونحن نعرف أيضا أن المرأة مدير كفاء وقيادي جيد للأزمات. فعلى سبيل المثال، أظهرت النتائج في دراسة شملت ٧٠٠٠ قيادي أن النساء هن الأفضل أداء في ١٢ اختبارا من مجموع ١٦ اختبارا من اختبارات الكفاءة وفي ١٢ قطاعا من ١٥ قطاعا. وفي دراسة أخرى أجريت مؤخرا يتضح أنه غالبا ما يستعان بالنساء من خارج النظام لتولي إدارة الشركات التي تعاني من مشكلات جسام - رغم أنه من الأرجح فصلهن من هذه المناصب، بزعم أن هناك مخاطر من تعيينهن.

ولن يكون أي مما سبق مثارا لدهشتكم، فمن المؤكد أنه لا يثير دهشتي. فنحن نعلم أن المرأة أكثر ميلا لاتخاذ القرارات على أساس المبادئ مثل بناء توافق الآراء، والاحتواء، والتراحم، والتركيز على الاستمرارية على المدى الطويل. فالمرأة تلجأ إلى ينباع الحكمة الغزيرة، وتستعين بالتؤدة التي اكتسبتها من العواصف والاضطرابات التي مرت بها على مدى الحياة.

وأقتبس من كلمات واحدة من أبطالي بصفة شخصية، السياسية "أون سان سو تشي"، وهي تقول إن تمكين المرأة "لا يمكن أن يخفق في تحقيق حياة أكثر محبة وتسامحا وعدالة وسلاما للجميع".

ومرة أخرى أقول إن التغيير الحقيقي لا بد أن يبدأ بتغيير المنظورات. ويتعين علينا وضع حد للمفهوم القائل بأن الحزم مصدره الهرمونات الذكورية، وأن الحزم هو أعلى درجات الكفاءة.

وخلاصة الأمر غالبا هي الشعور بالثقة. فليس ما يحول دون تحقيق المرأة لذاتها هو الافتقار للكفاءة، فهي تتمتع بها في العادة؛ بل الشعور بالثقة، التي تفتقر إليها غالبا. فبينما يتقدم الرجال الأقل تأهيلا وتجهيزا، تختبئ في الظل نساء مؤهلات ومجهزات بدرجة فائقة، متشككات في قدراتهن، و متمسكات بمعايير الكمال المستحيلة.

لا بد إذاً من تغيير هذا الوضع. كيف؟ بالقضاء على هذه التصورات الكريهة التي تضعف مشاعرنا وأحاسيسنا. بتغيير المنظورات وإعادة الأمور إلى نصابها.

لقد توصلت إلى رؤية بضرورة تحديد أهداف وحصص للجنسين. فالصعود إلى قمة الجبل ببساطة محفوف بالمشقة ما لم يتوافر قدر ضئيل من المساعدة. ولا بد من قوة العزيمة لإحداث التغيير، وإلا سنظل غارقين في خدر التراخي المريح.

وأنا شديدة الإيمان بدور الموجّهات والنماذج التي يحتذى بها. ففي كل دراسة استقصائية تلو الأخرى تذكر النساء هذا الأمر باعتباره أحد الحواجز الرئيسية التي تعيق تقدمهن. ويجب علينا أن نشعر بالمسؤولية تجاه بعضنا البعض.

وفي النهاية، أحب أن أرى العالم وقد أصبحت المرأة تزهر بشعورها بالثقة؛ وتمتلئ فخرا بإنجازاتها من خلال ثققتها بذاتها؛ وتتردد أصداؤها نجاحاتها في مختلف مراكز القوة.

خاتمة

اسحوا لي أن أختتم كلمتي اليوم مقتبسة بعض كلمات الشاعرة "سيلفيا بلاث": "سوف نرث الأرض مع إشراقه الصباح - فقد أصبح لنا موطئ قدم".

فقد قطعنا مؤكدا شوطا طويلا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ولكن بالرغم من موطئ القدم الذي أسسناه فلا نزال في أول الطريق - وسط الصعاب.

لقد آن الأوان للوفاء بالوعود - لإقامة عالم تستطيع فيه كل فتاة صغيرة في كل ركن من كل قارة أن تحقق إمكاناتها دون معوقات ولا انحياز؛ وضمن عدم التشكيك مرة أخرى ولو للحظة في قدرة المرأة أن تكون جراحا متميزا، أو قائدا في أي مجال تختاره.

وإذا كانت لدينا جرأة الاختلاف، فإن الاختلاف سيؤتي ثماره.

شكرا جزيلًا.